

رزمة تدريبية متعددة الوحدات  
حول النوع الاجتماعي والفقر والاستخدام

## الوحدة التدريبية 8

# الصناديق الاجتماعية

مكتب العمل الدولي - جنيف

## حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية 1999

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف. على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على حقوق النسخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى العنوان التالي :

Publications Bureau (Rights and Permissions)  
International Labour Office  
CH-1211 Geneva 22  
Switzerland  
والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

يحق للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين تصوير هذه المواد بموجب التراخيص الممنوحة لهم لهذه الغاية. فإذا كانوا مسجلين :

- في المملكة المتحدة، عليهم أن يحصلوا على ترخيص من :  
Copyright Licensing Agency  
90 Tottenham Court Road  
London W1P9HE  
Fax: + 44 171 436 3986

- في الولايات المتحدة، عليهم أن يحصلوا على ترخيص من :  
Copyright Clearance Center  
222 Rosewood Drive  
Danvers, MA 01923  
Fax: + 1 508 750 4470

- و في بلدان أخرى يحصلون على التراخيص من منظمات حقوق النسخ.

الطبعة الاولى 1999

ISBN 92-2-

التسميات المعتمدة في منشورات منظمة العمل الدولية، تتفق وتلك التي تستخدمها الأمم المتحدة. وهي، وكذلك المادة التي تتضمنها هذه المنشورات، لا تعبر عن رأي منظمة العمل الدولية، أو أي كان من جانبها، بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم. أو بشأن الوضع القانوني لسلطات هذه البلاد أو لتعيين حدودها. إن مسؤولية الآراء المعبر عنها في هذه الحقيبة وفي مختلف الإسهامات والمقالات والدراسات الواردة فيها والتي تحمل توقيعات مؤلفيها، هي مسؤولية هؤلاء المؤلفين وحدهم. وبالتالي فإن نشر منظمة العمل الدولية لهذه الآراء لا يمثل مصادقة من جانبها عليها.

إن الإشارة إلى أسماء شركات أو منتجات أو إجراءات تجارية، لا يتضمن أي نوع من أنواع المصادقة عليها. كما أن إغفال ذكر منتج تجاري أو إجراء أو شركة ما، ليس دليلاً على عدم الموافقة عليها. يمكن الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية من المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمنظمة العمل الدولية في بلدان عديدة، أو مباشرة من :

ILO Publications  
International Labour Office  
CH-211 Geneva 22  
Switzerland

ترسل دائرة منشورات المنظمة كاتالوجاً أو قائمة بالمنشورات الجديدة دون مقابل.

طبعت النسخة الأصلية (الانكليزية) في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورين.

|    | المحتويات<br>الصفحة  |
|----|--|
| iv | المصطلحات  |
| v  | ملاحظة تمهيدية   |
|    | أ. الصناديق الاجتماعية : جيل جديد من شبكات                     |
| 1  | الأمان الاجتماعية  |
| 1  | أ.1 أهداف الصناديق الاجتماعية وتطورها                          |
| 2  | أ.2 الميزات الرئيسية والخصائص المبتكرة                         |
| 3  | أ.3 أداء برامج الصناديق الاجتماعية                             |
|    | ب. برنامج عمل منظمة العمل الدولية : إدماج بُعد النوع الاجتماعي |
| 5  | في برامج الصناديق الاجتماعية                                   |
| 5  | ب.1 برنامج عمل منظمة العمل الدولية : الأهداف والمخرجات         |
|    | ب.2 النتائج الرئيسية لبرنامج العمل :                           |
| 6  | إنجازات دون الأهداف المحددة                                    |
| 9  | ب.3 الممارسات الجيدة   |
| 12 | ج. إرشادات العمل   |
| 15 | خلاصة  |
| 16 | المصادر والمراجع   |

|   |  |
|---|--|
| الوحدة التدريبية 1<br>الاتجاهات والقضايا والمداخل: لمحة عامة  |  |
| مراجعة عامة<br>الوحدة التدريبية 2<br>مهارات التنظيم الاجتماعي والتفاوض:<br>القدرة على إحداث التغيير |  |
| المقدمة على إحداث التغيير<br>الوحدة التدريبية 3<br>الحصول على الموارد                               |  |
| الوحدة التدريبية 4<br>الموارد المالية للفقراء: التركيز على الائتمان                                 |  |
| التقدم على الائتمان<br>الوحدة التدريبية 5<br>الاستثمار في رأس المال البشري: التركيز<br>على التدريب  |  |
| التقدم على التدريب<br>الوحدة التدريبية 6<br>توسيع نطاق الاستخدام المأجور                            |  |
| الوحدة التدريبية 7<br>توسيع نطاق الحماية الاجتماعية   |  |
| الوحدة التدريبية 8<br>الصناديق الاجتماعية   |  |
| الوحدة التدريبية 9<br>تحديات المستقبل: برامج عمل  |  |

انت هنا

## ملاحظة تمهيدية

في زمن الأزمات الاقتصادية، وسياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، أقيمت "برامج تعويضية" و"شبكات أمان" في كثير من البلدان النامية والمتطورة، عرفت تحت تسميات مختلفة.

وجاء تطوير "الصناديق الاجتماعية" استجابة للانتقادات المتزايدة بشأن الآثار السلبية لتدابير التكيف على الاستخدام والفقير.

وتشرح هذه الوحدة التدريبية أهداف الصناديق الاجتماعية، وعملية الانتقال من برامج الطوارئ التعويضية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه البرامج.

وتسلط هذه الوحدة الضوء على عدد من السمات المشتركة التي تميّز برامج الصناديق الاجتماعية وأداءها. وتركز، في تقييمها لتجارب الماضي، على مسألة عدم مراعاة قضايا الجنسين.

وتقدّم هذه الوحدة توجيهات شاملة لدمج البُعد الخاص بالجنسين في الصناديق الاجتماعية التي طورتها منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى التقييم المقارن المعمق والمشارك بين الأقاليم للصناديق الاجتماعية العاملة.

## أ. الصناديق الاجتماعية: جيل جديد من شبكات الأمان الاجتماعية

بدأت مجموعة واسعة من البلدان النامية والمتقدمة، منذ منتصف الثمانينات وبصورة متزايدة خلال التسعينات، بإقامة "البرامج التعويضية" و"شبكات الأمان" التي عرفت تحت تسميات مختلفة. نذكر من هذه البرامج: "برامج العمل الاجتماعي"، و"صناديق التنمية الاجتماعية"، و"صناديق الاستثمار الاجتماعي" و"صناديق الإنعاش الاجتماعية"، و"صناديق الطوارئ"، و"مخططات الاستخدام الخاص". ولقد طوّرت هذه البرامج والمخططات استجابة للانتقادات المتزايدة بشأن الآثار السلبية لتدابير التكيف على الفقر والاستخدام، لا سيما بعد أن أدركت الدول بأن عمليات التكيف الهيكلي استغرقت في تحقيق النمو الاقتصادي المتوقع وقتاً أطول مما قد حدّد لها. إلا أن هذه البرامج تتفاوت تفاوتاً شديداً من حيث أهدافها المعلنة ونطاق عملها الفعلي وإنجازاتها ومهامها الحقيقية والمحملة في مجال التقديمات الاجتماعية، لذا فهي موضوع جدل. بيد أنه يمكن إبراز بعض من ميزات المشتركة والمسائل الجوهرية التي تعالجها في نطاق الفقر والنوع الاجتماعي والاستخدام.

أنشئت الصناديق الاجتماعية في زمن الأزمات الاقتصادية، ووسط سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية. وبغض النظر عن تعدد التسميات المستعملة واختلافها، فإن هذه المخططات تهدف بصورة رئيسية إلى تخفيف حدة الفقر وتلطيف وقع العملية الإصلاحية والمرحلة الانتقالية على فئات محدّدة من السكان التي يمكن أن تتأثر بهذه التغييرات الاقتصادية بصورة سلبية.

ويمكن تصنيف الأهداف الضمنية والمعلنة للصناديق الاجتماعية في ثلاثة أبواب موضوعية رئيسية. ويغطي كل مخطط وطني هدفاً واحداً أو أكثر من هذه الأهداف:

(أ) تخفيف حدة الفقر والبطالة: إما بالتركيز على "الفقراء الجدد"، وبعض المجموعات المتأثرة مباشرة بالإصلاحات الاقتصادية وسياسات التكيف مثل العمّال المسرّحين، وإما بمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة المتزامنتين والهيكليتين بصورة عامة؛

(ب) توطيد التقبّل الاجتماعي لبرامج التكيف والإصلاح وتعزيز استدامة سياساتها.

(ج) استحداث نهج وثقافة جديدين في تقديم الخدمات الاجتماعية، مبنين على آلية مؤسساتية مرنة تتجنب البيروقراطية الإدارية، وتشجّع التنمية التشاركية اللامركزية بمساهمة المجموعات والجمعيات المحلية.

1.أ

أهداف الصناديق الاجتماعية  
وتطورها

إنطلاقاً من برامج الطوارئ  
التعويضية، وصولاً إلى برامج  
إزالة الفقر الطويلة الأجل

على الرغم من أن غالبية هذه المخططات قد صممت في البدء كبرامج طوارئ  
انتقالية قصيرة المدى، فإن الاتجاه الحالي هو نحو منحها الطابع المؤسسي  
والاستمرارية، بشكل أو بآخر، بصفتها واسطة رئيسية لسياسات القطاع  
الاجتماعي. ولقد تزايد الطلب على هذه البرامج بعد أن تحولت من مجرد برامج  
تعويض ضيقة النطاق تستهدف فئات معينة، إلى شبكات أمان أوسع تسعى إلى  
تخفيف الفقر والبطالة وإلى مكافحة الاستبعاد الاجتماعي.

ومنذ عام 1997، أنشئ 35 صندوقاً اجتماعياً أو أكثر في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا  
اللاتينية، وأوروبا الوسطى والشرقية، معظمها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، إذ  
تشمل هاتان المنطقتان ما لا يقل عن 25 برنامجاً تعويضياً ولهما أطول تاريخ في  
إقامة الصناديق الاجتماعية. ومن المتوقع إنشاء جيل جديد كامل من الصناديق  
الاجتماعية في السنوات المقبلة بصورة تدريجية في البلدان الانتقالية والبلدان ذات  
النمو المرتفع التي تواجه فجأة أزمات ركود اقتصادي مفاجئة.

2.أ  
الميزات الرئيسية والخصائص  
المبتكرة

على الرغم من تعدد واختلاف المصطلحات المستخدمة، هناك عدد من الخصائص  
والميزات المشتركة بين هذه الصناديق الاجتماعية. فالبرامج التي تمولها هذه  
الصناديق لا تختلف بالضرورة عن برامج تخفيف الفقر التقليدية الهادفة مثلاً إلى  
تنمية البنى الأساسية، أو توفير الطعام ودعم النظام الغذائي، أو تأمين الخدمات  
الصحية والتربوية، أو تنمية المنشآت الصغيرة. أما الابتكار فيمكن في السمات  
الخاصة التي تتميز بها الصناديق الاجتماعية، لا سيما من حيث إطار عملها  
المؤسسي، وآليات أدائها للعمل، وقاعدتها السياسية والاجتماعية. وفيما يلي  
عرض لهذه الخصائص :

(أ) آلية مالية : إن الصناديق الاجتماعية هي في الأساس جهات وساطة مالية  
تمول المشاريع التي تتقدم بها هيئات مطالبة محددة، ذلك وفقاً لمعايير  
وإجراءات مسبقة التحديد. ولا تقوم الصناديق الاجتماعية إلا بتمويل  
المشاريع ولا تنفيذها. وينحصر دورها بتقييم العروض، ومراقبة دورة  
المشاريع، والتأكد من سلامة التنفيذ ؛

(ب) الاعتماد على التمويل الخارجي : تعتمد الصناديق الاجتماعية على التمويل  
الخارجي بصورة رئيسية لتغطية تكاليفها العملية والرساميل المستثمرة فيها.  
وليس نادراً أن تعتمد بعض الصناديق الاجتماعية على التمويل الخارجي في  
90% من ميزانياتها ؛

ج) متعددة القطاعات ولكن ضمن الوكالة الواحدة : كما قلنا سابقاً، لا تختلف في الأساس البرامج التي تمولها الصناديق عن برامج تخفيف الفقر التقليدية. إلا أن ميزتها المثيرة للاهتمام تكمن في تركيبها المبتكرة ضمن مخطط متعدد القطاعات ترعاه مؤسسة واحدة ومجموعة واحدة من قواعد العمل ؛

د) إطار مؤسسي استثنائي : تتمتع مؤسسات الصناديق الاجتماعية بتركيبية مؤسسية استثنائية. فهي بحكم موقعها خارج النظام البيروقراطي الحكومي ووحده الوظيفية، تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي والوصول المباشر إلى وكالات القطاعين الخاص والعام، والمنظمات غير الحكومية، والتنظيمات المجتمعية، والجهات المانحة. والصناديق الاجتماعية مسؤولة مباشرة أمام أعلى مستويات السلطة السياسية ؛

هـ) نهج قائم على الطلب : تصدر المشاريع بشكل رئيسي عن مجتمعات ومؤسسات محددة كشريك محتمل. وتوزع الأموال على المشاريع التي يشارك فيها المستفيدون في إجراءات التصميم وأحياناً في التنفيذ والإشراف؛

و) الشفافية والفعالية : توضع القواعد العملية والإجراءات المفصلة المتعلقة بتخصيص الأموال بشكل يضمن شفافية العمليات وفعالية الأداء، ويبرز الفرق بينها وبين العمليات الحكومية المعتادة ؛

ز) مكانة مرموقة وظهور سياسي : تحظى الصناديق الاجتماعية بالاحترام والتقدير في مختلف البلدان، وقد نجحت في استقطاب الدعم السياسي بوضوح، الأمر الذي يميزها عن برامج تخفيف الفقر السابقة.

خضعت الصناديق الاجتماعية لعمليات تقييم متعددة ركزت بشكل أساسي على فعالية الصناديق في تخفيف الفقر والبطالة سواء كانت أسبابها احتكاكية أو هيكلية.

3.أ أداء برامج الصناديق الاجتماعية

وركزت عمليات التقييم على مدى إفادة الفقراء و/أو المجموعات الضعيفة من تغطية وتوسع هذه البرامج في اتجاههم ؛ وعلى آليات تحديد المستفيدين؛ والاستدامة المؤسسية والمالية للمخططات. وتطرق بعض الدراسات إلى هدفين آخرين هما الدعم السياسي للصناديق ودور الصناديق في إعادة بناء قطاع التقديمات الاجتماعية أو التأثير فيه. وأخيراً، لا يزال النقاش دائراً حول الجانبين التاليين : التماسك الداخلي للأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه، والتوافق الفعلي بين نهج الصناديق الاجتماعية ومبررات سياسات الإصلاح الهيكلي.

وشكك بعض المنتقدين الأكثر تطرفاً في أن تكون الاستراتيجيات المقترحة مستحبة ومفضلة على شبكات الأمان التقليدية التي تديرها الدولة، وفي ما إذا كانت البرامج الجديدة تستكمل برامج التيار الرئيسي أو أنها تضعفها.

أخيراً، تعددت التساؤلات حول إمكانية اعتبار الصناديق الاجتماعية مسكنات سياسية قصيرة المدى أو جهوداً تنموية مستدامة. وفي حين أنه قد سجلت نتائج متفاوتة للصناديق الاجتماعية في عدد من المجالات، إلا أن النهج البديلة القابلة للاستمرار وتكاليف الفرصة الضائعة مطروحة للنقاش. وكما ذكرنا سابقاً، لقد شهدت الصناديق الاجتماعية تديلاً في مسارها بحيث أنها تحولت إلى فاعليات ومؤسسات هامة داخل قطاع السياسات الاجتماعية، بعد أن كانت مجرد برامج انتقالية وذلك بفعل الاتجاه نحو مضاعفة أعدادها واكتسابها الطابع المؤسسي.

ومن المفارقات أن البعد الخاص بقضايا الجنسين لم يستأثر باهتمام كبير لا في تصميم البرامج ولا عند تقييم البرامج من خلال الأبحاث والدراسات. وتكمن المفارقة في أن التصريحات الحكومية الرسمية والنتائج التي توصل إليها المحللون والباحثون تعترف بشكل متزايد بأن النساء يتحملن بمختلف قدراتهن الوطأة العظمى للإصلاحات الاقتصادية ولعمليات التكيف. لقد شكل تأنيث الفقر وتأنيث الأعمال العرضية وغير المستقرة محور الاهتمامات خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد في بيجينغ.

ومع ذلك، فإن الدراسات التقييمية للصناديق الاجتماعية، لا تشير إلا بشكل مقتضب إلى مشاركة النساء في هذه الصناديق، أو لا تشير إليها أبداً. وتشير المعلومات القليلة المتاحة إلى أن مشاركة النساء الفعلية في هذه البرامج محدودة، وتحصل في الغالب وفقاً لشروط مختلفة وغير مستحبة وتمييزية مقارنة ببرامج التيار الرئيسي. كما أنها تلحق التمييز بالنساء.

تشير هذه الملاحظة عدداً من التساؤلات حول الإطار الكلي لسياسات الصناديق الاجتماعية، وحول النهج العملية والمنهجية المستخدمة لرصد وتنفيذ مكونات هذا البرنامج التي تعتبر عوامل حاسمة في تحقيق مردود عادل من الاستثمارات المالية والسياسية والبشرية الهائلة في الصناديق الاجتماعية.

قلّة الاهتمام  
بالبُعد الخاص بالنوع  
الاجتماعي  
(قضايا الجنسين)

## ب. برنامج عمل منظمة العمل الدولية :

إدماج بعد النوع الاجتماعي (قضايا الجنسين) في برامج الصناديق الاجتماعية

نقذت منظمة العمل الدولية في الفترة 1996/1997 برنامج عمل خاصاً ركز على إدماج قضايا الجنسين في سياسات الصناديق الاجتماعية. وكان الهدف المنشود لهذا البرنامج تعزيز قدرة صانعي القرار، والمفاوضين بشأن البرامج، ومصممي ومنقذي ومقيمي الصناديق الاجتماعية على المستويين الوطني والدولي، على دمج قضايا الجنسين في برامج شبكات الأمان دمجاً كاملاً. "القدرة" هنا تتعدى مفهوم الوعي والتوعية بقضايا الجنسين، ليشمل القابلية على تقدير الخيارات المختلفة والسياسات الاجتماعية المتاحة، ومخرجاتها المحتملة، وعلى اتخاذ ما يتناسب من الإجراءات.

1.ب

برنامج عمل منظمة  
العمل الدولية :  
الأهداف والمخرجات

وكان منهاج عمل بيجينغ<sup>(1)</sup> قد نص بوضوح على أن الأخذ بالبعد الخاص بقضايا الجنسين في تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج شبكات الأمان يعتبر هدفاً رئيسياً للسنوات القادمة. ولقد ساهم برنامج عمل المنظمة في تحقيق هذه الغاية بما يتوافق معها، وذلك من خلال التشديد على استخدام النساء ومشاركتهن ضمن إطار عمل الصناديق الاجتماعية.

1. إرشادات للعمل

المخرجات الرئيسية

جاء المخرج الرئيسي لبرنامج عمل المنظمة على شكل مجموعة من الإرشادات بشأن تطوير سياسات وبرامج اجتماعية فعالة من شأنها معالجة مسألة استخدام النساء ومشاركتهن في إطار عمل برامج الصناديق الاجتماعية. ومن هذه التوجيهات (أ) اعتماد سياسة تراعي تمايز الجنسين في تصميم وتنفيذ الصناديق، وفي الإشراف عليها، (ب) التدابير البديلة في ما يخص تصميم البرامج القطاعية وبعض مكونات الصناديق التي تركز خصوصاً على تعزيز استخدام النساء وقدرتهن على التفاوض. وهذه الجوانب مبيّنة في الجزء ج، إرشادات العمل.

(1) راجع الوحدة التدريبية 1، الجلسة 2، بشأن إعلان بيجينغ.

2. دراسات حالات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا

بهدف تقييم المعلومات المتعلقة بالصناديق الاجتماعية، أجريت سبع دراسات حالات معمقة في كل من بوليفيا وهندوراس والمكسيك وبيرو في أمريكا اللاتينية، وفي مصر ومدغشقر وزامبيا في أفريقيا. وتمّ النظر في البُعد الخاص بالجنسين للصناديق من أربعة جوانب : (أ) مدى مشاركة النساء والرجال في مختلف مكونات الصناديق، وأنماط مشاركتهم ؛ (ب) فعالية وملاءمة الاستراتيجيات المقترحة لتخفيف الفقر والبطالة ؛ (ج) دور الصناديق في تحسين قدرة النساء على التفاوض والحصول على التقديمات الاجتماعية ؛ (د) أهمية دور الصناديق الاجتماعية في معالجة أولويات العاملات في إطار التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي.

خلص الاستعراض إلى أن الإنجازات لم تكن على مستوى الأهداف المحددة، وأنه لم تتخذ تدابير منهجية لمراعاة قضايا الجنسين. وتمّ رصد وتحليل بعض الممارسات الجيدة، التي تعطي أمثلة عن الأنشطة التفاعلية المتخذة لدمج البُعد الخاص بالجنسين.

توصلت هذه الدراسات إلى نتيجة مشتركة وهي أن النساء، لا سيما الفقيرات منهن، يعتبرن الفئة المستهدفة بصورة أولية من قبل الصناديق الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان. إن النصوص التأسيسية للصناديق الاجتماعية ولأنماط أدائها، تعاود التأكيد على هذه الأولويات العامة، إقراراً بالآثار السلبية الناجمة عن الأزمات والإصلاحات المرتدة على النساء. إلا أنه لم تتخذ التدابير المنهجية لترجمة هذه الأولويات إلى أفعال. (راجع الأطر أدناه).

لا يتوافر حتى اليوم نموذج منهجي ومنتظم لجمع البيانات المفصلة حسب الجنس. وتشير المعلومات المتقطعة وغير المنتظمة المتوفرة إلى قلة الاكتراث بالموضوع. وفي حال توفر بيانات عن نسبة المستفيدين، يستلزم تفسيرها عدداً من المعطيات الأساسية. إن الأرقام حول عدد المستفيدين، خصوصاً المستفيدين من التقديمات الاجتماعية، هي عادة مجرد تقديرات إسقاطية عن الاستخدام الحالي والمستقبلي للتسهيلات وعن جنس المستفيدين. أما مسألتنا "الوصول" إلى الخدمات المتاحة و"ديمومتها" فلا تدخلان في الحساب.

2.ب  
النتائج الرئيسية  
لبرنامج العمل :  
إنجازات دون الأهداف المحددة

بيانات ومعلومات تتعلق  
بالجندر  
( قضايا الجنسين )

الاستخدام والبنى الأساسية  
الاجتماعية، والرعاية  
الاجتماعية

للنساء عادة الحصة الأكبر بين المستفيدين من مرافق البنى الأساسية الاجتماعية كالمستوصفات والمدارس، وبرامج التغذية ومحو الأمية والأنشطة المجتمعية الصغيرة المدرة للدخل، أي الأنشطة الواقعة ضمن قطاعات الرعاية الاجتماعية مقارنة ببرامج تعزيز الاستخدام. ويعتبر الرجال الفئة المستهدفة بصورة أولية للاستفادة من خدمات تعزيز الاستخدام.

إن أنماط التمييز واللامساواة على أساس الجنس تتكرر بصورة واسعة داخل البرامج الاجتماعية. ففي برامج تنمية البنى الأساسية التي تجتذب النساء والرجال على السواء، لا تطبق أساليب موحدة في توظيف الرجال والنساء، كما لا يستخدم سلم أجور واحد.

المشاركة في  
صنع القرار

إن مشاركة النساء في تقديم الطلبات وصنع القرار على مستوى المجتمع هي محدودة جداً. ومن حيث المبدأ، يتوقع أن يكون النهج القائم على الطلب حساساً لقضايا الجنسين. فبتعزيز مشاركة المجتمع والمنظمات الأهلية، تتمكن النساء، لا سيما الفقيرات منهن، من الوصول بشكل أسهل إلى الخدمات والبرامج. غير أن ذلك يفترض أن تكون لدى المستفيدات القدرة على التعبير عن مطالبهن. وقد بينت التقارير الميدانية أن النساء الأكثر فقراً هن أيضاً الأقل قدرة (2)، والأضعف تأثيراً. ومن هنا إن الأزواج أو الآباء، أو أصحاب السلطة من الذكور، يتحدثون باسمهن أثناء صنع القرار. إن دراسات الحالات المنقذة في مصر وزامبيا تبين كيف أن أعضاء الأحزاب السياسية المحلية، ورجال الدين، والمستشفيات يتحدثون باسم المجتمع ككل.

ومن العوامل التي تحد من قيام حساسية حقيقية لقضايا الجنسين في تقديم الطلبات، نذكر ما يلي: المعايير الاجتماعية والثقافية وتدني الوضع الاجتماعي ومعارضة الذكور لمشاركة النساء في مستوى عال من صنع القرار ونقص المعلومات وقلة الإلمام بالقراءة والكتابة (3).

(2) راجع الوحدة التدريبية 1، الجلسة 2، حول مفهوم انعدام القدرة كسبب رئيسي للضعف والاستبعاد.

(3) Report on the Technical Brainstorming Workshop (:14) - راجع لائحة المصادر والمراجع.

## مصر : الصندوق الاجتماعي للتنمية (4)

الأهداف والبرامج الرئيسية. يتحقق هدف الصندوق الاجتماعي للتنمية في تخفيف الفقر بصورة أساسية من خلال الترويج للأنشطة المدرة للدخل والعمل، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز المشاركة. ويوزع الصندوق نحو 90% من موارده على ثلاثة من برامجه الأساسية الخمسة هي : (أ) برنامج الأشغال العامة الذي يركز على أشغال البنى الأساسية الكثيفة العمالة ؛ و(ب) برنامج تنمية المجتمع، الذي يركز على تعبئة المبادرات المحلية في تقديم الخدمات الأساسية وفي الأنشطة المنتجة المدرة للدخل، و(ج) برنامج تنمية المنشآت، الذي يركز على الفرص المدرة للدخل والعمل في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويحدد الصندوق الاجتماعي للتنمية - وخصوصاً إثنان من برامجه المهمة هما برنامج تنمية المجتمع وبرنامج تنمية المنشآت - النساء بصراحة بأنهن يشكلن إحدى الفئات المستهدفة الرئيسية.

## المساواة بين الجنسين

"المستفيد" حسب التعريف الذي استخدم في المسح التقييمي للصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر هو من يستفيد مباشرة من الخدمات التي تقدمها البرامج الثلاثة ومنها المشاركة في صفوف محو الأمية، أو الاستفادة من الرعاية الصحية، في إطار برنامج تنمية المجتمع، أو من يحصل على عمل أو وظيفة - إما مؤقتة كما في مشاريع برنامج الأشغال العامة، وفي بعض مشاريع برنامج تنمية المجتمع، أو دائمة بموجب القروض الصغيرة لبرنامج تنمية المنشآت.

توزع المستفيدين. جاء في التقرير السنوي للصندوق الاجتماعي للتنمية لعام 1995، أن معظم المستفيدين هم من النساء : 52% مقابل 48% من الذكور. إلا أن نسبة المستفيدين تتفاوت باختلاف البرامج. ففي حين أن الإناث يمثلن 1% من المستفيدين في برنامج الأشغال العامة، و25% من المستفيدين في برنامج تنمية المنشآت، فهن يمثلن 66% من المستفيدين في برنامج تنمية المجتمع. ولقد أكد مسح برنامج عمل منظمة العمل الدولية أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يميل إلى تأمين العمل للرجال والخدمات الاجتماعية للنساء. ويذكر المسح بأن هذه النتيجة لم تنجم عن استراتيجيات أو تصورات مقصودة، إنما نشأت عن مواقف ثقافية منحازة جنسياً وعن نوع الأنشطة المقترحة من جانب الصندوق. وكم تكررت في مكاتب الصندوق على مسامع القائمين بالمسح أنه "يستحيل تغيير بعض التقاليد" (خير الدين : 37). ومهما يكن، فإن الصندوق ذاته أصبح يدرك هذا التحيز، وفي كانون الثاني/يناير 1996 تم إنشاء وحدة لقضايا الجنسين بهدف تصميم وإنفاذ سياسات ومشاريع تراعي التمايز بين الجنسين.

الاستخدام. لم تستخدم النساء إلا في عدد قليل من مشاريع برنامج الأشغال العامة. ففي محافظة قنا مثلاً حيث تسود التقاليد المحافظة، اعتبر أنه من غير الجائز استخدام النساء لتأدية الأعمال بموجب هذا البرنامج. وفضلاً عن هذا، لم تخضع ظروف عمل المستخدمين في المشاريع المدعومة من الصندوق لأية رقابة، ولم تجر أية محاولة للتأثير في ظروف الاستخدام السلبية، مثل استغلال عمل النساء وعمل الأطفال. وقد أعلن أصحاب العمل أن النساء هن أكثر تحملاً لساعات العمل الطويلة والأجور المنخفضة، ملخصين الأمر في جملة واحدة "بنات الفيوم لسن طموحات جداً وهن يقبلن بأقل مما يقبل به الرجال" (المصدر نفسه : 38).

التمويل الصغري. كانت نسبة النساء المقترحات في المشاريع العائلية المدرة للدخل المنفذة بموجب برنامج تنمية المجتمع، إلى المجموع الكلي للمقترحين أعلى مما في أنشطة تنمية المنشآت المنفذة بموجب برنامج تنمية المنشآت. وتبين أيضاً أن بعض مشاريع التسليف الصغري للنساء لم تنفذها أو تدرها النساء فعلاً، بل حصل الاقتراض باسمهن لمصلحة أحد أعضاء العائلة الذكور.

الرصد. لم يتم رصد تأثير الصندوق الاجتماعي للتنمية على الاستخدام والمشاركة حسب الجنس رصداً منتظماً.

Hanaa Kheir-El-Din. *Social Funds : Employment and Gender Dimensions. Case Study 2 : Egypt*. Geneva, ILO. المصدر :  
Women in Development and Social groups Unit, Development Policies Department, 1997.

---

Social Fund for Development, (4)

## الإطار 2

### صندوق الطوارئ الاجتماعية<sup>(5)</sup> في بوليفيا

أنشأت بوليفيا عام 1986 صندوق الطوارئ الاجتماعية كألية تعويضية للاستجابة للأزمة الاقتصادية القاسية ولبرنامج التكيف الصارم والظروف الاجتماعية المتدهورة. وقام الصندوق بدور الوسيط المالي فاضطلع خلال أربع سنوات بتسيير الهبات المقدمة من وكالات مانحة ومن الحكومة والبالغة 194 مليون دولار إلى الفقراء عبر شركات مقاوله خاصة ومجموعة من المنظمات غير الحكومية. ويتألف الصندوق من أربعة مكونات : توليد الاستخدام من أجل بناء البنية التحتية الاقتصادية أو الاجتماعية التي كرس لها الصندوق ما يناهز 82% من مجموع تمويلاته ؛ والمساعدة أو الرعاية الاجتماعية والائتمان بهدف الإنتاج ؛ والمساعدة التقنية. وبنهاية عام 1991، كان الصندوق قد قدم خدماته لمليون ونصف مليون من الفقراء. وشملت هذه الخدمات الرجال الذين يعملون في قطاع البناء والذين استفادوا من استحداث الوظائف وكذلك النساء اللاتي استفدن من المساعدات الاجتماعية بصورة أساسية. ومن الجهات المستفيدة الرئيسية نذكر شركات البناء الخاصة والمنظمات التي لا تبغي الربح والتي نفذت المشاريع.

لم يلحظ صندوق الطوارئ الاجتماعية سياسة خاصة بالنساء، ولم تسجل أية معلومات بشأنهن. لكن هناك تقييم يشير إلى أن 97% من عمال الصندوق كانوا رجالاً، منهم 44% لديهم خبرة مهنية سابقة في البناء، و21% كانوا سابقاً عمال مناجم. وتنص بعض التقارير على أن النساء عملن في بعض مشاريع الاستخدام التي مولها الصندوق. فضلاً عن أنه سجل انخراط أعداد كبيرة من النساء والأطفال في العمل بدلاً من الرجال "كعمال عانليين غير مأجورين". وكانت مشاركة النساء مربوطة بشركة البناء أو بالمنظمة غير الحكومية المنفذة للمشروع. كما كان الوصول الضعيف للنساء الفقيرات إلى الأعمال التي يحدثها الصندوق مقيداً بمستوى الأجور. فلم تكن الأجور ثابتة، إنما كانت تقرب مما هي عليه في سوق العمل البوليفية.

المصدر : M. Buvinic. *Promoting employment among the urban poor in Latin America and the Caribbean : A gender analysis*, Issues in Development Discussion Paper No. 12. Geneva, ILO, 1996.

3.ب الممارسات الجيدة تبين الممارسات القليلة الجيدة والمشاريع الريادية الاستباقية الموثقة في دراسات الحالات التأثير الفوري للأسلوب التفاعلي في تخطي الحواجز التقليدية والمواقف الراسخة. إن اعتماد سياسة مقصودة قائمة على الوعي بقضايا الجنسين والأخذ بتدابير استباقية رامية لإنفاذ مثل هذه السياسة تشكل العوامل الرئيسية اللازمة لتعزيز المنظور القائم على التمايز بين الجنسين في شبكات الأمان الاجتماعية. راجع أدناه حالات هندوراس، وزامبيا، وشيلي.

(5) Social Emergency Fund

### الإطار 3

تقوية البعد الخاص بقضايا الجنسين : صندوق الاستثمار الاجتماعي في هندوراس (6)

أعمال البنى الأساسية. جرت محاولات لمنح أفضلية صريحة لاستخدام النساء من خلال مشروعين، هما "النساء في أشغال البناء" و"تدريب النساء على أشغال البناء". ولم يستخدم الرجال إلا عند انعدام اليد العاملة النسائية المؤهلة. وكان هدف المشروع التدريبي تطوير كفاءات النساء في مجالات هن إما غائبات عنها أو يندر وجودهن فيها.

كما تمت مساواة الرجال والنساء في الأجر المحدد عند حدّه الأدنى للعمل في المجال المعني.

المنشآت الصغيرة. تعرض أحد مكونات الصندوق الهندوراسي، وهو مشروع تطوير المؤسسات، لإصلاحات هامة عام 1991 بمساعدة منظمة العمل الدولية. وتمثلت هذه الإصلاحات بضغط شديدة ترمي إلى جعل أنظمة التسليف أكثر ديمقراطية من خلال هيكلية من الوسطاء وبكلفة معقولة، وإلى تقديم خدمات متكاملة لا توفر القروض فحسب، إنما أيضاً الخدمات التقنية والإنتاجية، وإلى تنظيم المستفيدين. وبالإضافة إلى هذه التدابير، ظهرت رغبة واضحة في تقوية البعد الخاص بقضايا الجنسين من خلال سياسة واضحة. وتم تشجيع النساء على الانتظام في مجموعات تضامنية. وخصّصت نسبة من القروض للنساء على أن تسيّرهما مصارف المجتمعات المحلية التي تشكل النساء أكثرية الأعضاء فيها.

المصدر : Honduras, ILO, Geneva, 1997.- José Rafael del Cid. *Case Study 3*

ILO. *Social Funds : Employment and gender dimensions. Report on the Technical Brainstorming Workshop, 29 September to 1 October 1997, Geneva, ILO, 1998.*

### الإطار 4

زامبيا - تدعيم التمثيل النسائي في عملية صنع القرار

اعتمدت استراتيجية الصناديق الاجتماعية، بصورة عامة، على تأليف لجان محلية للمشاريع أو لجان للمستخدمين أو للمستفيدين كوسيلة لتحقيق مشاركة المجتمعات. إلا أن التمثيل النسائي في هذه اللجان كان متفاوتاً، فهن إما غائبات عنها أو يشاركن فيها مشاركة ضعيفة.

واستدعى هذا الوضع اتخاذ إجراءات ترويجية بغية زيادة التمثيل النسائي وبناء المهارات اللازمة من أجل تعزيز العضوية. وعلى سبيل المثال، فقد رفع مشروع الإنعاش الاجتماعي في زامبيا حصة النساء في عضوية لجان المشروع من عضوين إلى خمسة أي بما يعادل ثلث الأعضاء.

المصدر : Report on the Technical Brainstorming Workshop, 29 September to 1 October 1997, Geneva, ILO, p. 21; Milimo, J., & Chibuye, P., for the case Study on Zambia (ILO, 1997).

## صندوق الاستثمار والتعاقد الاجتماعي في شيلي (7)

أنشئ صندوق الاستثمار والتعاقد الاجتماعي عام 1990، كجزء من الجهود الحكومية الواسعة الرامية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. في ذلك العام، بلغ عدد الفقراء 5 ملايين نسمة، أي ما يناهز 39% من سكان شيلي، وصنّف 40% من الفقراء في فئة الفقر المدقع. وفي ما بين 1986 و1989، كان القطاع غير النظامي سيّد الموقف من حيث إحداث الوظائف، إذ كان معدل النمو السنوي للعمالة فيه يوازي 5.9%. وكانت نسب اللامساواة الاجتماعية ساحقة، إذ كان الأشخاص الأكثر فقراً الذين يمثلون 20% من مجموع السكان لا يحققون سوى 2.7% من المداخيل الوطنية، فيما يحقق الأشخاص الأكثر غنى الذين يمثلون 20% من مجموع السكان 57% من المداخيل.

وخلال معظم الصناديق الاجتماعية، لم يصمّم صندوق الاستثمار والتعاقد الاجتماعي لإحداث الوظائف والأعمال، من خلال إعادة تأهيل أو بناء البنى الأساسية، أو لتقديم الخدمات الأساسية. بل كان هدفه الأولي رسم واختبار الاستراتيجيات والبرامج المبتكرة والفعالة اقتصادياً لمكافحة الفقر مع التركيز على الفئات الاجتماعية التي تعاني من أسوأ ظروف الفقر. لذا فهو يحاول "إعادة تأهيل الفقراء" بتعزيز قدراتهم التنظيمية ومقدرتهم على اقتراح مشاريع يؤدي تنفيذها إلى حل مشاكلهم التي تعتبر أولوية. وعلى عكس الصناديق الاجتماعية الأخرى، يطبق صندوق الاستثمار والتعاقد الاجتماعي القوانين والإجراءات نفسها المرعية الإجراء في القطاع العام في ما يتعلق بتوظيف اليد العاملة، والأجور، والمشتريات.

وتسدّد كامل ميزانيته تقريباً من الموارد الوطنية، وتشكّل 0.7% من مجموع الانفاق الاجتماعي الوطني. ويقوم صندوق الاستثمار والتعاقد الاجتماعي بتمويل مجموعة واسعة من البرامج، تضمّ على سبيل المثال خدمات الانتماء، والتدريب المهني للفئات الاجتماعية التي تواجه المشاكل في الوصول إلى سوق العمل والتحرك داخلها، والمشاريع الاجتماعية المجتمعية. كما يتنوّع المستفيدون من حيث الجنس، والسن، والعرق، والموقع الجغرافي، والخصائص المهنية. ويمكن تحديد مضمون ومخرجات برامج الصندوق مسبقاً، أو يمكن أيضاً أن يضعها المستفيدون بأنفسهم. فبرنامج "بين الجميع"، على سبيل المثال، هو برنامج تقوم من خلاله المجتمعات بمناقشة ورصد المشاكل المشتركة وبيجاد الحلول الجماعية، ومن ثمّ تعدّ اقتراحات مشاريع ترفعها لاحقاً إلى الصندوق وتنقذها في ما بعد. وبين عامي 1991 و1994، استطاع الصندوق أن يصل إلى 260 ألف مستفيد.

لا يطبّق الصندوق سياسة خاصة به فيما يتعلق بالجنسين، ولكنه يدير برامج موجهة خصيصاً للنساء، مثل البرنامج التدريبي لصاحبات المشاريع الصغرى، والبرنامج التدريبي للنساء المعيلات لأسرهن وذوات الدخل المنخفض. ويبدو أن النساء هنّ المستفيدات الرئيسيات من بعض البرامج التي تتوجّه إلى النساء والرجال سوية. فعلى سبيل المثال، تشكّل النساء في مشروع التمويل الصغرى 60% من المستفيدين. وربما ساهمت في هذا الوضع معدلات تسديدهنّ المرتفعة لديونهنّ، والحجم الصغير لمتوسط القروض. وتمثّل النساء في برنامج استخدام الشباب 45% تقريباً من المستفيدين. وإن نسب تسرب النساء من برامج التدريب أقل من نسب الرجال، إلا أن فرص وصولهنّ إلى وظيفة بأجر عند انتهاء التدريب أقل بكثير.

## ج.

### إرشادات العمل

استناداً إلى التقييم المعمق والمقارن بين الصناديق الاجتماعية القائمة في مناطق مختلفة، وضعت منظمة العمل الدولية مبادئ توجيهية شاملة لدمج البُعد الخاص بقضايا الجنسين في الصناديق.

وتبرز إرشادات العمل التالية بعضاً من مجالات التدخل الأساسية.

□ مستوى السياسات الاجتماعية ينبغي التأكد مما إذا كانت الصناديق الاجتماعية مخوكة صراحة دمج شؤون الجنسين، وإذا ما قد صاغت بيانات سياسات خاصة بالجنسين ووضعت أدوات عملية ومؤسسية خاصة لإنفاذ هذه السياسات. هل تنعكس قضايا الجنسين في "كتيبات الأداء" للصناديق الاجتماعية؟ هل هناك سياسات حوافز للتركيز على النساء؟ ما هي المعايير الأدائية التي تلتزمها الصناديق؟ هل من انحياز إيجابي أم سلبي واضح على أساس الجنس، وإن يكن غير متعمد في معايير الأداء؟

□ لا يمكن أن تقوم سياسات الصناديق الاجتماعية الخاصة بقضايا الجنسين في فراغ، أو حيث تكون السياسات الاجتماعية والاقتصادية غير حساسة لهذه القضايا. وفي سبيل تلبية احتياجات النساء الاستراتيجية بصورة فعالة، ينبغي النظر فيما إذا كان من الضروري أن تعمل الصناديق الاجتماعية بشكل متواز مع السياسات الحكومية الاجتماعية الرئيسية.

وبالإضافة إلى إصدار بيان بالسياسات فإن نجاح أي نهج لدمج البُعد الخاص بقضايا الجنسين رهن بإدراك صانعي القرار والمنفذين لأهداف هذه السياسات على كافة المستويات. وقد تظهر الحاجة إلى إجراء تغييرات في بنية الصندوق، أو في أنماط أدائه، أو في إدارته المؤسسية أو في هيئة موظفي مؤسسته. ومن الممكن أن تتطوي هذه التدابير على :

بناء القدرات  
المؤسسية

□ تعبئة للخبرات في مجال قضايا الجنسين (على سبيل المثال باستخدام الأخصائيين في قضايا الجنسين والعلماء الاجتماعيين بالإضافة إلى المهندسين التقنيين) واستخدام المزيد من النساء الموظفات المسؤولات داخل المكاتب المركزية والميدانية ؛

□ تصميم أنماط أدائية ملائمة وفعالة من حيث قضايا الجنسين ؛

□ اعتماد أهداف وإجراءات رقابية واضحة ؛

□ بناء القدرات لكافة الأعضاء في هيكلية الصندوق الاجتماعي، بدءاً من واضعي السياسات، وصانعي القرار، والمدراء والمنفذين، إلى العاملين الميدانيين، وذلك بالتوعية والتدريب على مكافحة الفقر من منظور الجندر (قضايا الجنسين) ؛

- بناء قدرات المؤسسات الوسيطة، والتنظيمات المجتمعية والبنى المحلية المنخرطة في أداء الصناديق الاجتماعية على مختلف المستويات.

## النهج المستجيب للطلب

معظم الصناديق الاجتماعية هي بمثابة برامج قائمة على الطلب. ويجب التنبه إلى الفرق بين الاحتياجات والمطالب. وقد يعبر أحد المجتمعات عن طلب معين، لا لكونه بحاجة فعلية إليه، إنما اعتقاداً منه بأن الطلب سيحظى بالدعم أو بتأييد منفذي البرنامج، أو بأنه قادر على القيام بهذه المهمة. كما أن الاحتياجات والمطالب قد تتعرض للتشوه والاحياز من جانب (أ) قادة أو ممثلي المجتمع، أو المتحدثين باسمه، وهم عبارة عن مجموعة من بنى السلطة المحلية؛ (ب) منفذي البرامج أو الشبكات الميدانية التي تقوم برصد الاحتياجات المحلية. لذا فإن المتطلب المسبق لأي نهج فعال مستجيب للطلب هو التعزيز الكلي لبيئة اجتماعية - سياسية مؤاتية من خلال تدعيم المجتمعات المحلية، وإزالة مركزيتها وإكسابها الطابع الديمقراطي.

فضلاً عن ذلك :

- من أجل أن يشارك الرجال والنساء في النهج المستجيب للطلب بصورة متوازنة، يتوجب على الصناديق الاجتماعية أن تدرج ضمن مهامها العادية بعض المبادرات التفاعلية والتعزيزية الأساسية مثل نشر المعلومات والتدريب والتعبئة الاجتماعية والمساعدة على صياغة العروض.

- كما يجب توليد أعلى درجة ممكنة من المساهمة والاجماع على المستوى المحلي والمستوى المجتمعي، عند رصد الفئات والاحتياجات الاجتماعية المستهدفة بالأولوية، لا سيما من خلال تقييم مجتمعي تشاركي متحسس لقضايا الجنسين. ويوصى عادة بتشكيل لجنة أو هيئة محلية لتنسيق الاحتياجات، يكون الرجال والنساء ممثلين فيها تمثيلاً ملائماً.

- يجب تشجيع وتوجيه مساهمات المؤسسات أو المنظمات المجتمعية الفعالة في تعبئة مشاركة المجتمع، وفي التعبير عن الاحتياجات والمطالب الحقيقية المتوازنة بين الجنسين.

- ينبغي تمكين النساء المستفيدات من التأمل معاً وتبادل الخبرات بهدف بناء الثقة بالنفس، ومنحهن فرصة للتعبير عن حاجتهن.

استراتيجيات تحديد  
المستفيدين

يجب أن تعتمد الصناديق الاجتماعية أساليب معينة لتحديد المستفيدين. إلا أن هذه الأساليب ليست موحدة. وهذا التحديد إما أن يكون جغرافياً يركز على وضع خريطة للفقراء المنتشرين عبر المناطق، يتم على أساسها توزيع الاستثمارات من جانب الصناديق الاجتماعية، أو أن يكون ذاتياً يركز على بعض العوامل التي تستقطب أو تستبعد بعض مجموعات السكان، مثل مستويات الأجور المعمول بها في أشغال البنى الأساسية الكثيفة العمالة، أو نوعية المساعدات الغذائية المعروضة.

وأساليب اختيار المستفيدين غير معيارية من حيث الجنس في تأثيرها، لذا يتوجب تقدير هذه التأثيرات، وبالتالي وضع وتطبيق معايير ومؤشرات وأساليب للاختيار تراعي التمايز بين الجنسين.

الرصد والتقييم

وينبغي بذل المزيد من الجهود لتحسين نظم جمع المعلومات بغية رصد الأداء، وتقدير الفئات المستفيدة، وتقييم التأثير.

وينبغي أيضاً وضع منهجيات للرصد والتقييم تتيح تقدير الأداء والتأثير حسب الجنس، كما ينبغي جمع البيانات حسب الجنس.

في هذه الوحدة التدريبية، تمت مراجعة أهداف وخصائص وأداء الصناديق الاجتماعية، بوصفها أدوات لإزالة الفقر.

ولهذه البرامج، على تنوعها في مختلف أرجاء العالم، أهداف مشتركة، منها الحد من الفقر والبطالة في زمن الأزمات أو التغييرات الهيكلية، ووضع نهج جديدة لتقديم الخدمات الاجتماعية. وتختلف هذه البرامج عن برامج شبكات الأمان الاجتماعية التقليدية من حيث نمط أدائها. فهي آليات تمويل للمشاريع الكلية تقوم على نهج متعدد القطاعات، وموجه ومستجيب للطلب. والأغلب أن تتبع هذه الصناديق مؤسسات شبيهة عامة/شبه خاصة خارج الهيكلية الحكومية وأن تعتمد بشكل شديد على التمويل الخارجي.

وقد استعرضت الوحدة أداء هذه البرامج بإيجاز. وشددت على إنجازاتها ومحدوديتها لجهة توفير العمل ومراعاة قضايا الجنسين. فلقد أظهرت نتائج "برنامج عمل" منظمة العمل الدولية المحدودية الشديدة لهذه البرامج في معالجة هذه الاهتمامات والشؤون. وجرى تحليل بعض الأمثلة الملموسة عن التدابير التفاعلية المعتمدة في بعض البلدان والتي عززت المساواة بين النساء والرجال ضمن برامج الصناديق الاجتماعية.

وأخيراً، جرى استعراض إرشادات للتدخل وضعتها منظمة العمل الدولية لدمج المنظور الخاص بالجنسين في الصناديق الاجتماعية. إن العناصر الرئيسية الواجب لحظها في تصميم وتنفيذ برامج الصناديق الاجتماعية التي تراعي قضايا الجنسين على المستوى الوطني تتمثل في : إعداد بيانات بالسياسات ؛ واتخاذ تدابير خاصة لبناء القدرات المؤسسية ؛ واتخاذ تدابير لتعزيز أداء النهج المستجيب للطلب، وأساليب تحسين عملية اختيار المستفيدين؛ وضرورة اعتماد نظام رصد وتقييم.

المصادر والمراجع

- APOYO. *Social Funds : Employment and Gender Dimensions*, Case Study 6, Peru. Geneva, ILO, 1997 (available in Spanish). ■
- Berar Awad, Azita. *Social Funds Revisited : An Overview with a Particular Focus on Employment and Gender Dimensions*. Geneva, ILO, 1997. ■
- Cid, José Rafael del. *Social Funds : Employment and Gender Dimensions*, Case Study 3, Honduras. Geneva, ILO, 1997 (available in Spanish). ■
- Contreras, Manuel. *Social Funds : Employment and Gender Dimensions*, Case Study 1, Bolivia. Geneva, ILO, 1997 (available in Spanish). ■
- Glaessner, P.J. "*Poverty alleviation and social investment funds : the Latin American experience*", in World Bank Discussion Papers, n° 261, Washington DC, The World Bank, 1994. ■
- Goodman, Margaret; Morley, Samuel; Siri, Gabriel and Zuckerman, Elaine. *Social Investment Funds in Latin America : Past Performance and Future Role*. Washington DC, Inter-American Development Bank, March 1997. ■
- Hoeven, Rolph van der. "The ILO Perspective on Adjustment", in *Adjustment, employment and labour market institutions in sub-Saharan Africa : An emerging consensus on consultative policy design ?* Employment and Training Paper N° 3, Geneva, ILO, 1997. ■
- ILO. *Gender, poverty and employment : Turning capabilities into entitlements*. Geneva, 1995. ■
- Kheir-El-Din, Hanaa. *Social Funds : Employment and Gender Dimensions*, Case Study 2, Egypt. Geneva, ILO, 1997 (available in English). ■

- Milimo, John and Chibuye, Peggy. *Social Funds : Employment and Gender Dimensions, Case Study 7, Zambia.* Geneva, ILO, 1997 (available in English). ■**
- Raparson, Emilienne. *Social Funds : Employment and Gender Dimensions, Case Study 4, Madagascar.* Geneva, ILO, 1997 (available in French). ■**
- Samaniego Breach, Norma. *Social Funds : Employment and Gender Dimensions, Case Study 5, Mexico.* Geneva, ILO, 1997 (available in Spanish). ■**
- The World Bank. *Portfolio Improvement Program : Review of the Social Funds Portfolio.* Washington DC, May 1997. ■**
- Wurgaft, J. *Fondos de inversión social en América Latina.* Santiago, OIT-PREALC, 1993. □**